نمو الانفاق الاستهلاكي الخاص كان شديد الارتفاع قياساً بمعدل نمو الانفاق الاستثماري في مجمل الموارد المتاحة[٣٢]. وتجدر الاشارة الى ان الانخفاض النسبي في حجم الانفاق العام لا يتناسب، اطلاقاً، مع نمو الحاجة الى الخدمات العامة في المناطق المحتلة؛ حيث انخفضت نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج القومي الاجمالي من ١٤,٥ بالمئة العام ١٩٦٨ لتبلغ ٩,٨ بالمئة في نهاية العام ١٩٨٣[٣٣]. كما بلغت حصة الفرد من الانفاق العام في المناطق المحتلة سُبْع قيمتها للفرد في اسرائيل في العام ١٩٨٣[٣٤]. وعلى الرغم من ان اسرائيل تبرّر هذا القصور بالتحدث عن كون الانفاق الحكومي في الضفة والقطاع يمثل عبئاً على ميزانية وزارة الدفاع الاسرائيلية، الّا ان الواقع عكس ذلك تماماً، حيث يشير حساب قيمة الضريبة المفروضة على المناطق المحتلة الى ان المبالغ المقتطعة من دخل الضفة والقطاع، على صورة ضرائب مختلفة، كان يغطي العجز في ميزانية المناطق المحتلة، ويساهم في تمويل الانفاق العام في اسرائيل. ولا تقل هذه المساهمة، طبقاً لحسابات ميرون بنبينستي[٣٥]، عن مليار دولار اميركي خلال سنوات الاحتلال؛ وقد بلغت مساهمة المناطق المحتلة في الميزانية الاسرائيلية لعام ١٩٨٧، وحده، حوالى ٨٠ مليون دولار[٣٦].

اضافة الى التحولات الخطيرة التي شهدتها الأهمية النسبية لقطاعات الانتاج ضمن مكوّنات الناتج المحلي الاجمالي، يمكن تلخيص باقي التحولات استناداً الى البيانات الواردة في الجدول الرقم ٢:

١ ـ تتجاوز التحويلات المالية الخارجية من المناطق المحتلة الى اسرائيل تحويلات الحكومة الاسرائيلية الى المناطق المحتلة بأكثر من أربعة عشر ضعفاً. ويؤكد ذلك صحة النتائج التي أوردناها لبنبينستي، والتي تعتبر المناطق المحتلة مورداً وليس عبئاً على الخزينة الاسرائيلية.

٢ ـ يمثل الدخل المتاح من خارج الضفة والقطاع حوالى ثلث اجمالي الدخل المتاح في المناطق المحتلة؛ وهو ما يشير الى ارتفاع نسبة اعتماد الضفة والقطاع على التدفق النقدي الآتي من الخارج، سواء من اسرائيل او البلدان العربية.

٣ ـ تظهر المقارنة بين معدل الدخل السنوي للفرد في المناطق المحتلة ونصيبه من الناتج المحلي الاجمالي، ان متوسط نصيب الفرد من التحويلات الخارجية يبلغ ٣٢٩ دولاراً سنوياً، أي ما يمثل ٣٧ بالمئة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. وقد شجع التدفق النقدي من الخارج على تمويل الاستهلاك الفردي، وكذلك بناء المنازل الخاصة.

ان استعراض بيانات الناتج المحلي الاجمالي يبرز الأسس التي قامت عليها عملية التدمير المنظم لأسس استقلال الاقتصاد الوطني في المناطق المحتلة، تمهيداً لربطه بالاقتصاد الاسرائيلي، والذي تم تنفيذه عبر عدد من المحاور، سنتناولها بالتفصيل في ما يلي[٣٧]:

المحور الأول: تدمير القطاع الزراعي وتهجير طاقته البشرية، باعتباره يمثل أساس استقلال الاقتصاد الوطني عن اسرائيل. وفي الوقت ذاته، تمّت محاصرة القطاع الصناعي، وتحوّل، تبعاً لذلك، كل من القطاع الزراعي والصناعي، وما يرتبط بهما من عمليات انتاجية، الى قطاعات ضعيفة ومحاصرة، وبالتالي سهلة الانجرار الى التبعية.

المحور الثاني: امتصاص جزء أساسي من الطاقة البشرية العاملة في الضفة والقطاع، خاصة ممن يعملون في الزراعة، ودفعه نحو سوق العمل المأجور في اسرائيل. وقد تم العمل في هذا المحور